الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/Inf/1
AU/STC/FMEPI/EXP/Info.1(III)
Distr.: General
10 February 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء

داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

مذكرة مفاهيمة

أولا- مقدمة ومعلومات أساسية

١- لقد حققت أفريقيا نموا اقتصاديا مذهلا على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المتوسط من حوالي صفر في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين إلى ٤,٥ في المائة سنويا في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٤، مع وجود تباين كبير بين البلدان. إلا أن معدلات النمو أصبحت بعد ذلك أكثر اعتدالا حيث أن الانخفاض الذي شهدته أسعار السلع الأساسية في السنوات الأخيرة ألقى بأعباء كبيرة على عدد من أكبر الاقتصادات في القارة. ومع ذلك، لا تزال العديد من البلدان تسجل نموا يصل إلى ٥ في المائة، بل ويزيد عن ذلك، لاسيما البلدان التي شهدت استثمارا مستمرا في الهياكل الأساسية وتواصل فيها تعزيز الاستهلاك الخاص.

٢- وقد رافق فترةَ النمو المستدام في أفريقيا تفاوتٌ كبير في الدخل. فمن بين البلدان العشرة الأكثر تفاوتا في العالم، تقع ٧ بلدان في أفريقيا. وفي حين أحرزت البلدان الأفريقية تقدما مطردا تمثل في المكاسب التي تحققت في التعليم والصحة ومستويات المعيشة، فإن وتيرة التقدم تتسم بالبطء وتعيقها مستويات عالية من التفاوت في الدخل، الأمر الذي يُضعف أثر النمو على خفض معدلات الفقر ويحد من فرص الحصول على العمل.

٣- إن أفريقيا قارة فتية. فأكثر من ٦٠ في المائة من مجموع السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، وفي ١٥ بلدا، يقل عمر نصف السكان عن ١٨ عاما. وعدد السكان دون سن العشرين يزيد في أفريقيا عن أي مكان آخر في العالم. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد سكان أفريقيا الشباب (١٥-٢٤ سنة) ٢٢٦ مليون، أي ما يساوي ١٩ في المائة من مجموع السكان الشباب في العالم. ومن المتوقع لهذا العدد أن يزيد بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠. وأفريقيا، التي هي أصلا أكثر مناطق العالم شبابا، ستضم ٣٨ دولة من بين الـ ٤٠ دولة الأكثر شبابا في عام ٢٠٥٠، حيث سيكون متوسط عمر سكانها أقل من ٢٥ سنة. ويمكن لهذه الطفرة في أعداد الشباب أن تشكل رصيدا ضخما، وتتيح فرصة لتعبئة هذا المخزون من القدرات البشرية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي. وبوسع البلدان التي تشهد تزايدا في عدد السكان ممن هم في سن العمل أن تستفيد من زيادة الإنتاجية من خلال رفع مستويات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي العام. وفي المقابل، يمكن أن تشكل الطفرة في عدد الشباب مصدرا لعدم الاستقرار إذا فشلت القارة في الاستفادة من إمكانات الشباب من خلال تصميم وتنفيذ سياسات ناجعة، تفتح الباب على مصراعيه أمام فرص اقتصادية جديدة.

٤- والنمو الاقتصادي شرط ضروري لإيجاد فرص العمل، والعمل هو السبيل للخروج من الفقر. وقد فشل النمو الاقتصادي الذي تحقق منذ مطلع القرن في إيجاد ما يكفي من الوظائف اللائقة اللازمة لاستيعاب الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويا والبالغ عددهم أكثر من ١٠ ملايين. وعلاوة على ذلك، لا تزال أغلب القوى العاملة في القارة، لاسيما النساء والشباب، أسيرة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي اللذين يعانيان من انخفاض الإنتاجية والدخل وتدني وسائل الحماية الاجتماعية، أو انعدامها تماما.

٥- وهناك حاجة ملحة لأن تعتمد البلدان الأفريقية استراتيجيات متماسكة وخطط تنمية وطنية تعزز التحول الهيكلي وتتصدى لتحديات النمو وانعدام المساواة والبطالة في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦- وتشكل الاجتماعات السنوية المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (وتسمى هذه الاجتماعات مجتمعة ''مؤتمر الوزراء'') منبرا مثاليا لحوار سياساتي رفيع المستوى لمواجهة هذه التحديات.

٧- ومؤتمر الوزراء هو المنتدى الرئيسي والنظامي في القارة لمناقشة القضايا ذات الصلة بتنمية أفريقيا. وقد تم اختيار موضوع مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٧ ''النمو وانعدام المساواة والبطالة'' بالتأسيس على إدراكٍ مفاده أن التخفيض المستمر لمستويات انعدام المساواة يتطلب فهما شاملا للقضايا من أجل وضع سياسات متكاملة.

٨- وسيكون مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٧ بمثابة منبر للحوار وتبادل التجارب بشأن الموضوع من خلال إشراك خبراء رفيعي المستوى إلى جانب غيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمؤسسات الأكاديمية. والمجتمع المدني والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وسيقوم المؤتمر بما يلي:

(أ) التوصل إلى فهم لمصادر النمو والعوامل التي تقف وراء التفاوتات وضرورة وضع إطار موحد للتصدي بفعالية للأسباب الجوهرية لوجود وتفشي انعدام المساواة بين البلدان وداخلها؛

(ب) استكشاف الصلة بين انعدام المساواة والنمو، فضلا عن مختلف القنوات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة التي يؤثر من خلالها انعدام المساواة على عملية النمو.

(ج) التأكيد مجدداً على الدور المحوري للعمالة اللائقة في الحد من انعدام المساواة والفقر؛

(د) النظر في النُهج السياساتية والإجراءات اللازمة لمعالجة التفاوتات وإيجاد مسارات تؤدي إلى نمو شامل للجميع يفضي إلى إيجاد فرص العمل من خلال العمل مع ممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الفكر والرأي، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل تبادل المعارف والتجارب؛

(هـ) توعية جميع أصحاب المصلحة بأنه لا يمكن الحد من التفاوتات إلا من خلال إجراءات شاملة ومتعددة الأبعاد تستند إلى إطار مؤسسي شامل ومتخصص وقوي لتحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) تحديد سبل تعزيز القدرات الوطنية ومؤازرة المؤسسات على جميع الصعد لدعم مساعي الحد من انعدام المساواة واستعراض التقدم المحرز على جميع الصُّعد، بما في ذلك من خلال استخدام البيانات المفصلة حسب الفئات السكانية؛

(ز) تقديم توصيات تتعلق بالسياسات العامة من أجل تصميم وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للعمالة في أفريقيا عن طريق تسخير مرونة أسواق العمل للتأكد من تقاسم منافع النمو على نطاق واسع بين جميع الأفريقيين.

٩- إن مناقشة العلاقة بين النمو والعمالة والفقر ليست أمرا جديدا على القارة. فقد ركز وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون من قبلُ اهتمامهم على قضية زيادة فرص العمل لتعزيز التنمية الاقتصادية. وقد وضع إعلان واغادوغو، الذي أُعتمده مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر، العمالةَ في صلب سياسات التنمية في أفريقيا وبرامجها من خلال التأكيد على الدور الحاسم للعمالة في تخفيف حدة الفقر، وأقرّ بأن ''الانتشار الواسع للفقر والبطالة والعمالة الناقصة يقوّض حقوق الإنسان الأساسية وكرامة الأفراد والجماعات المتأثرة، ويمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي''.

١٠- وقد أعدت اللجنة الاقتصادية ورقة مسائل عن موضوع ''مواجهة تحديات الأهداف الإنمائية للألفية'' لدورة مؤتمر الوزراء التي عُقدت في أبوجا في عام ٢٠٠٥، وهي الدورة التي أكدت على دور العمالة في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ثم قامت اللجنة بنشرَ *تقريرها الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥* عن موضوع ''التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا'' الذي أعقبته المداولات التي جرت أثناء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٦. وساهم مؤتمرا قمة الاتحاد الأفريقي في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ في هذه المناقشات أيضا، حيث أكدا أهمية هذه المسألة بالنسبة لتنمية أفريقيا.

١١- وركزت التقارير اللاحقة التي صدرت بعد عام ٢٠١٠ في إطار سلسلة *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا* على تعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا من خلال التحول الهيكلي والتوجه نحو التصنيع. وعرض تقرير عام ٢٠١٠ (عن ''تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى لخفض البطالة في أفريقيا'') حججا دامغة تسوّغ التركيز على العمالة في خطط التنمية طويلة الأجل بوصفها هدفا يتيح للبلدان الانخراط في مسارات النمو المرتفع والمستدام والمفضي لفُرص العمل. وكل هذا ينبغي أن تدعمه استراتيجيات وسياسات صناعية وأخرى خاصة بسوق العمل تهدف إلى سد الفجوة في الهياكل الأساسية، وإلى الاستثمار في العنصر البشري، وتحسين الحوكمة. وأكد مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٠ الذي عُقد بعد ذلك في ملاوي الحاجة إلى تعزيز النمو عريض القاعدة والمستدام لتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر. وقد اعتمدت معظم البلدان الأفريقية آليات خاصة بها لتنويع اقتصاداتها.

١٢- أما موضوع مؤتمر عام ٢٠١٧ فيتجاوز التركيز القطاعي على العمالة ويهدف إلى معالجة هذه المسألة بشكل كلي من خلال وضعها في سياق مناقشة أوسع لطبيعة النمو الاقتصادي ودوره في الحد من الفقر وانعدام المساواة على حد سواء. ويرتكز

موضوع هذا المؤتمر على الإقرار بأن انعدام المساواة يشكِّل أحد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا في عصرنا. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى مسألة توفير فرص العمل من منظور ''ديموغرافي''. ويعتبر الحصول على البيانات الموثوقة أمرا أساسيا لوضع سياسات تستند إلى الأدلة ورصد التقدم المحرز.

١٣- ويتيح مؤتمر عام ٢٠١٧ فرصة للفت الانتباه إلى ضرورة إقامة مجتمع متماسك اجتماعيا في أفريقيا في إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيكون بمقدور المشاركين مناقشة قضايا النمو الاقتصادي وانعدام المساواة والبطالة وما يربط بينها من صلات، وذلك لوضع استراتيجيات مناسبة لتوطيد النمو الشامل للجميع وتعزيز العمالة، لاسيما في صفوف الشباب والنساء. وسيعمل المؤتمر أيضا على بحث التدابير الكفيلة بالحد من انعدام المساواة والفقر المدقع في القارة وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وسيتناول المشاركون القضايا المواضيعية التالية بوجه خاص:

- الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق نمو مطّرد ومستدام وشامل للجميع؛
- الأولويات الكفيلة بالتصدي لانعدام المساواة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- نُهج السياسات العامة الكفيلة بتعزيز العمالة المستدامة والشاملة للجميع من خلال تقوية دور القطاع الخاص وتعزيز أسواق العمل؛
- تعزيز سلاسل القيمة للبيانات بهدف صياغة سياسات أفضل ومراقبة تنفيذها للحد من التفاوتات.

ثانيا- أهداف مؤتمر الوزراء

١٤- تتمثل أهداف مؤتمر الوزراء تحديدا فيما يلي:

- تقديم تحليلات متعمقة بشأن ضرورة قيام الدول الأعضاء بتصميم وتنفيذ إطار متماسك لتعزيز النمو الشامل للجميع، والحد من تفاوتات الدخل وانعدام المساواة بين الجنسين، وتعزيز العمالة اللائقة، لاسيما بين الشباب، وذلك لتحقيق الأهداف المكملة والمعززة لبعضها البعض الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- تقديم التوجيه بشأن الآليات اللازمة على صعيد القارة بأكملها وعلى الصعيد الوطني لوضع الإطار المذكور من أجل المساهمة بصورة متسقة في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

ثالثا– موضوعات المناقشة والقضايا المتصلة بتعزيز النمو والمساواة والعمالة

١٥- سيناقش الاجتماع المجالات المواضيعية الأربعة التالية:

ألف– الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع

١٦- النمو شرط ضروري، ولكنه غير كاف، لتحقيق التنمية العريضة وتوسيع الآفاق المتاحة أمام الأفراد لكي يصبحوا منتجين ومبدعين. ولا بد للنمو أن يكون مستداما وشاملا للجميع، وهو ما يعني أن يستند إلى قاعدة عريضة تمتد عبر مختلف القطاعات وأن يعود بالنفع على نسبة كبيرة من السكان. ويكتسي نمط توزيع النمو أهمية خاصة لاستدامته، لاسيما في البلدان التي تعاني أصلا من ارتفاع مستويات انعدام المساواة.

١٧- وقد شهدت أفريقيا نموا اقتصاديا قويا منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر مختلف أنحاء القارة حوالي ٤,٣ في المائة سنويا، وهو مستوى يزيد بثلاث نقاط مئوية عن متوسط العقدين السابقين. وهناك عدد من السمات المميزة لنمط النمو في أفريقيا تتمثل في ما يلي:

- ***النمو في المنطقة لم يتحقق بفعل السلع الأساسية وحدها***. فقد تمكنت العديد من بلدان المنطقة التي لا تعتمد على السلع الأساسية من تحقيق نمو سريع أيضا. بل إن ٨ من بين البلدان الـ١٢ الأسرع نموا في المنطقة خلال ١٩٩٥-٢٠١٠ كانت من البلدان ذات الاقتصادات غير المعتمِدة على الموارد.

- ***تتباين وتيرة النمو في المنطقة بتباين البلدان***. بعض البلدان تنمو أسرع من غيرها. ففي الـ ٢٠ بلدا الأسرع نموا، باستثناء الدول المصدرة للنفط، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥,٨ في المائة على مدى عقدين من الزمن، وزادت الدخولُ الحقيقية للأفراد بأكثر من الضعف. ولكن النمو كان أبطأ بكثير في بلدان أخرى، بل إن دخل الفرد شهد انخفاضا في ٨ بلدان.

- ***صورة النمو تحمل تباشير أقل بكثير من حيث نصيب الفرد***. بالنسبة لـ ٣٧ بلدا في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، كان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمعدل الثابت للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٥ عند ٣,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، إلا أنه انخفض إلى ١,٩٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، أي أقل بكثير من معدلات الناتج المحلي الإجمالي التي تم الإبلاغ عنها في وقت سابق.

- ***لم يؤد النمو الاقتصادي إلى أي انخفاض ملموس في الفقر.*** من بين بلدان جميع المناطق النامية، حققت البلدان الأفريقية أقل قدر من التقدم فيما يتصل بالحد من الفقر المدقع. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الذي يساوي ١,٩٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا (٤١ في المائة)، أي حوالي ثلاثة أضعاف المستوى في أي منطقة أخرى (مثل جنوب آسيا، حيث تبلغ النسبة ١٥ في المائة). وثمة عوامل مختلفة تتحكم في تأثير النمو على الحد من الفقر، مثل انعدام المساواة الأصلي ونمط توزيع النمو وتكوين النفقات العامة.

١٨- وتبين إعادة تقييم أداء النمو الأفريقي خلال العقد الماضي الدور المركزي لاستقرار الاقتصاد الكلي في تحفيز التحول الاقتصادي. وفي هذا الصدد، هناك إجماع متزايد على حاجة البلدان الأفريقية الملحة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين قدرات القارة على الصمود أمام الصدمات غير المواتية مثل التراجع في أسعار السلع الأساسية وتغير المناخ. وينبغي التركيز بشكل خاص على التصنيع والاندماج في الاقتصاد القائم على المعرفة كوسيلة لدعم أداء النمو في أفريقيا على المدى الطويل.

١٩- النمو الاقتصادي ليس كافيا. فطبيعة ذلك النمو مهمة، وينبغي أن يحتل التحول الهيكلي مكان الصدارة في خطط التنمية الوطنية لزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل جديدة، والحد من الفقر ورفع مستوى النمو الاقتصادي. ولا يجوز افتراض أن النمو سيترجم إلى تحسينات عريضة القاعدة في النتائج النهائية. ويمكن للحكومات أن تتدخل في كل واحدة منها للحد من الفقر، وهناك حاجة لسياسات موجهة خصيصا لتحقيق النمو الشامل للجميع، وتوليد فرص عمل جديدة والحد من انعدام المساواة.

٢٠- ويتطلب تشجيع التحول الاقتصادي في أفريقيا لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع إيجاد واقع قاري يسوده الاستقرار كما يتطلب وجود أفضل ما يمكن من أطر سياساتية، وقدرات بشرية إلى جانب مؤسسات مرنة تتكيف مع مقتضيات التحول الهيكلي. ويمكن المساعدة في تحقيق ذلك بتنفيذ سياسات في خمسة مجالات رئيسية هي: الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي؛ وأطر السياسات، والقدرات البشرية والمؤسسات؛ والتصنيع (التنويع الاقتصادي) من خلال دعم النمو القائم على المعرفة؛ والتمويل المستدام من خلال التنمية المالية؛ وفعالية أداء المؤسسات المالية؛ وكفاءة الإدارة.

قضايا للمناقشة:

- ما هي الاستراتيجيات والإجراءات التكميلية والترتيبات المؤسسية المطلوبة للحفاظ على كل من الكمية والنوعية في زخم النمو الذي حققته البلدان الأفريقية؟

- ما هي العوامل التي تسهم في تسجيل بعض البلدان نموا أقوى من غيرها؟

- ماذا يمكن لصنّاع القرار فعله لتحسين إعادة توزيع ثمار النمو؟

- ما هي العلاقات الموجودة بين النمو والتكامل وعدم المساواة الإقليمية؟ وكيف يمكننا معالجة عدم المساواة بين البلدان بواسطة التكامل الاقتصادي الإقليمي؟

- ما هي الآثار المترتبة عن الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والخيارات المتاحة لتمويل النمو الاقتصادي المستدام والمواتي لإيجاد فرص العمل؟

باء- الأولويات الخاصة بمعالجة التفاوتات على الصعيدين الوطني والإقليمي

٢١- أصبح انعدام المساواة يشكل الآن إحدى الخصائص الأساسية للخطاب الإنمائي العالمي، ويتزامن ذلك مع الإدراك المتزايد لأهمية تقليصه. وحتى لو كانت الطبيعة الدقيقة والأهمية النسبية لأسباب ارتفاع انعدام المساواة وركود الدخل لا تزالا قيد النقاش، فقد برز إجماع متنوع جغرافيا وإيديولوجيا مفاده أن هناك حاجة إلى نموذجٍ لنمو اقتصادي جديد، أو على الأقل نموذج محسّن إلى حد كبير، للنمو الاقتصاديً من أجل معالجة الأنواع المختلفة للتفاوتات.

٢٢- وتسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن انعدام المساواة يمثل تحديا رئيسيا، وهي ترمي إلى تقديم رؤية لمستقبل يتقاسمه الجميع ويوفر المساواة والفرص للجميع. وتقوم معالجة انعدام المساواة بدور رئيسي في نجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي تعد إلى حد كبير ''خطة من أجل المساواة''.

٢٣- ورغم النمو المرتفع نسبيا في السنوات الأخيرة، فإن التفاوت في الاستهلاك في أفريقيا ظل عموما دون تغيير. فقد عزز النمو السريع في المنطقة نصيب الفرد من الدخل، وانخفضت معدلات الفقر، وإن بوتيرة بطيئة. ولكن التفاوت الكبير في الدخل بين السكان لا يزال قائما، بل إنه زاد في العديد من البلدان، وهو ما جعل تفاوتات الدخل في المنطقة هي الأكبر على الصعيد العالمي بعد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رغم أن هناك قدرا كبيرا من الاختلاف بين البلدان. فقد شهدت بلدان مثل ليسوتو والنيجر وسيراليون انخفاضا في تفاوت الدخل. إلا أن التفاوت ارتفع خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١ في ربع البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات.

٢٤- وفي المتوسط، كان نمط النمو في الفترة الماضية في أفريقيا بعيدا كل البعد عن كونه شاملا للجميع. فقد ارتفع التفاوت في الاستهلاك بصورة متزامنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في ما يقرب من نصف البلدان في السنوات العشرين الماضية، في حين كان انعدام المساواة الأصلي مرتفعا في بعض البلدان التي انخفض فيها. وهكذا، فإن نمط النمو (أي تكوينُه) ومعدل النمو كلاهما على قدر من الأهمية. فعندما يحدث نمو في القطاعات التي تتميز بتركيز عال للأصول وكثافة عالية لرأس المال والعمالة الماهرة – مثل التعدين، والتمويل – التأمين — العقارات، والقطاع العام — فإن انعدام المساواة يرتفع بصورة عامة. وفي المقابل، فإن التفاوت ينخفض أو يبقى على حاله إذا حدث النمو في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والزراعة، كثيفة اليد العاملة.

٢٥- وهذا ما قد يفسِّر بطء وتيرة خفض معدلات الفقر في القارة في هذه الفترة، إذ إن تأثير النمو على خفض معدلات الفقر يعتمد إلى حد كبير على مستوى تفاوت الدخل في البلدان. فوجود مستويات أعلى من التفاوت يشير إلى تأثير أضعف للنمو الاقتصادي على الحد من الفقر، لأنه كلما زادت تفاوتات توزيع الدخل قلّت حصة الدخل الإضافي التي تذهب إلى الفقراء، وبالتالي انخفض أثر النمو على الحد من الفقر. والأهم من ذلك أن المستوى العالي لانعدام المساواة في توزيع الدخل يشير في كثير من الأحيان إلى أن الاقتصاد المعني يغلب عليه الاستقطاب، بمعنى أن النمو الاقتصادي يستند إلى قاعدة ضيقة، ولا تربطه ببقية الاقتصاد سوى صِلات ضعيفة.

٢٦- وهناك أدلة متزايدة على أن التفاوت في الدخل يعيق النمو. فقد ارتبط انخفاض التفاوت في صافي الدخل ارتباطا وثيقا بتسارع معدلات النمو واستمراره لفترات أطول بالنسبة لعدد كبير من البلدان المتقدمة والنامية. وعلى المنوال نفسه، ارتبطت الزيادات في حصة دخل أفقر ١٠ في المائة من السكان بارتفاع معدلات النمو.

التفاوتات الأفقية والمكانية

٢٧- تركز المناقشة بشأن انعدام المساواة على التفاوت في الدخل لأن معظم القرائن المتاحة تتعلق بدخل الأسرة والاستهلاك. لكن انعدام المساواة أمر متعددُ الأبعاد. والتفاوتات بين الفئات الاجتماعية، التي يشار إليها غالبا على أنها تفاوتات أفقية، تتضرر منها دائما فئات معينة من الناس على أساس الجنس أو العرق أو خلفية الوالدين أو مكان الميلاد. وهذه التفاوتات الفئوية، القائمة على تصنيف الأفراد وفقا لخصائص خارجة عن سيطرتهم وفي تعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، تؤثر تأثيرا وخيما على النتائج الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس على الفرص المتاحة أمام الفئات المختلفة وعلى ما يمكنها الحصول عليه من نتائج، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تهيئة الظروف المواتية للاضطرابات الاجتماعية وحتى النزاعات. والتفاوتات ظاهرة مكانية أيضا، وهو ما يتجلى من خلال أوجه التباين القائمة بين الريف والحضر أو في الفوارق بين الأقاليم المختلفة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. وعندما

تتقاطع التفاوتات الأفقية مع التفاوتات المكانية تزيد احتمالات الاضطرابات الاجتماعية.

انعدام المساواة بين الجنسين

٢٨- تحتل المساواة بين الجنسين موقع الصدارة في مساعي الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعد التباين في الحصول إلى الفرص مصدرا رئيسيا لانعدام المساواة بين الجنسين. ورغم ما تحقق من تقدم كبير نحو بلوغ التكافؤ بين الجنسين في الحصول على التعليم، لا تزال هناك فجوات كبيرة بينهما. فعدم المساواة في التعليم يضر بنوعية رأس المال البشري، ويحد من النمو. ويسهم تعليم المرأة في تحسين صحة الأطفال، وتخفيض معدلات الخصوبة، وزيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة، ويرتقي بنوعية رأس المال البشري في الأجيال القادمة. أما القيود المفروضة على حقوق المرأة في الإرث والملكية، والعوائق الثقافية التي تحول دون مزاولة المرأة للأنشطة الاقتصادية، فترتبط ارتباط وثيقا بوجود فوارق أكبر بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة. وعموما، تسفر الفوارق بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية عن خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان أيا كان مستوى الدخل، وذلك بسبب تدني كفاءة تخصيص الموارد الناجم عن محدودية المخزون من المواهب.

٢٩- ورغم ما تحقق من تقدم كبير في تعزيز طابع الشمول، لا تزال فئات عديدة، منها الشعوب الأصلية، والنساء، والمعوقون، والشباب، معرضة للتهميش، ويجري إقصاؤها بشكل كبير من العمليات الرئيسية لصنع القرار. وهناك حاجة لإبراز احتياجات النساء والفتيات إلى جانب الفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع، وذلك بتحسين فرص حصول هذه الفئات على الخدمات العامة الأساسية، والمشاركة في عمليات صنع القرار السياسي. وتبذل دول مثل أوغندا جهودا متضافرة في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تدابير لزيادة عدد النساء اللائي يتبوأن مناصب سياسية وضمان مراعاة احتياجات الفتيات والنساء في عمليات صنع القرار. ولدى رواندا أعلى نسبة من البرلمانيات.

٣٠- ويُعزى تزايد انعدام المساواة في جزء منه إلى عدم الاهتمام بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في التدخلات السياساتية. وتشير التجارب العالمية إلى أن التفاوتات لا تزول من تلقاء نفسها. ولكنها بدلا من ذلك، تترسخ وتتناسل على مر الأجيال. ولذلك لا بد للجهود الرامية إلى معالجة الفقر المدقع وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ على مصالح الأجيال القادمة أن تتصدى للتفاوتات بشكل مباشر.

قضايا للمناقشة:

- ما هي التحديات التي تواجه صناع القرار على المستوى الوطني في معالجة التفاوتات المختلفة، لاسيما التفاوتات بين الجنسين والتفاوتات الأفقية؟

- ما هي الموازنات التي ينبغي للدول الأعضاء إدارتها بين النمو وانعدام المساواة وإعادة التوزيع لضمان توافر خطة تنمية مستدامة وشاملة للجميع؟

- ما هي أدوات السياسة العامة التي تطبّقها البلدان الناجحة سعيا للحد من التفاوتات وتعزيز النمو الاقتصادي في نفس الوقت؟ وما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجاربها؟

- ما هو دور الإنفاق الحكومي على الهياكل الأساسية الاجتماعية (مثل التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي) وغيرها من السياسات المتعلقة بالمالية في الحد من التفاوتات؟

- هل تختلف عوامل عدم المساواة باختلاف البلدان؟ وما هي السياسات والبرامج ذات الصلة لمجموعات محددة من البلدان في أفريقيا (مثل المعتمدة على الموارد، والمعتمدة على المعونة، والناشئة، والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والهشة)؟

جيم– النهج السياساتية لتعزيز العمالة المستدامة والشاملة للجميع

٣١- على عكس الاعتقاد السائد، لا تزيد معدلات البطالة المقيسة في البلدان الأفريقية منخفضة الدخل عن ٣ في المائة. وهذه المعدلات منخفضة إلى حد كبير حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط. ففي إثيوبيا وغانا وأوغندا وجمهورية تنزانيا الاتحادية على سبيل المثال، تتراوح المعدلات من ١ إلى ٥ في المائة. إلا أن معدلات البطالة مرتفعة في الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا، اللذين لديهما أسواق عمل جيدة التنظيم فضلا عن قطاع رسمي كبير.

٣٢- ومن ناحية أخرى، تهيمن في معظم البلدان منخفضة الدخل العمالة الهشة منخفضة الأجر في القطاع غير الرسمي وزراعة الحيازات الصغيرة، في سياق ترتفع فيه مستويات الفقر لدى العاملين. وبالنظر إلى انخفاض مداخيل الأسر المعيشية وقلة أو انعدام الحماية التي يوفرها التأمين ضد البطالة وشبكات السلامة، فإن قلة من الأفريقيين بمقدورها البقاء دون عمل لأي فترة من الزمن مهما قصرت.

٣٣- وتتميز البلدان ذات الدخل المنخفض، في المنحى العام، بضخامة القطاع غير الرسمي، كما أن كل العمالة فيها تقريبا هي عمالة "هشة". وتقدر منظمة العمل الدولية أن ثلاثا من كل أربع وظائف في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، يمكن وصفها بالهشّة

لأن العاملين فيها يعملون لحسابهم الخاص أو هم أفراد أسرة يعملون دون أجر. وهناك علاقة عكسية واضحة بين مدى تفشي العمالة الهشة ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وتتجلى رداءة العمالة في معظم أنحاء المنطقة في النسبة المرتفعة للفقراء العاملين من المجموع الكلي للعمالة. وفي ٢٠١١، تم تصنيف ما يزيد عن ٨٠ في المائة من العاملين في أفريقيا كعاملين فقراء، في مقابل المتوسط العالمي البالغ ٣٩ في المائة.

٣٤- ويرتبط التحدي الذي يواجه أفريقيا على صعيد العمالة ارتباطا وثيقا بالعوامل الديموغرافية. فقد أحرزت أفريقيا أعلى معدل نمو سكاني سنوي من بين المناطق الرئيسية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، محققة أكثر من ٢,٥ في المائة. والتحول الأكبر في الخصائص الديموغرافية لأفريقيا يتمثل في زيادة السكان الذين هم في سن العمل. وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن أفريقيا لديها الكتلة السكانية ممن هم في سن العمل الأسرع نموا. وفي الفترة بين ١٩٦٠ و٢٠١٠، يقدر أن يكون عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) قد زاد بأكثر من أربعة أضعاف، مرتفعا من ١٥٤ مليون إلى ما يقرب من ٦٥٠ مليون نسمة، وسوف يستمر العدد في الارتفاع خلال السنوات الأربعين القادمة. وفي عام ٢٠١٥، كانت أعمار ٥٥ في المائة من الأفريقيين تقع بين ١٥ و٦٤ سنة. وبحلول ٢٠٥٠، سيكون ما يقرب من ٦٠ في المائة من سكان أفريقيا ممن هم في سن العمل، وسيكون واحد من كل أربعة عمال في العالم من الأفريقيين.

٣٥- ويعاني الشباب بصفة خاصة من تدني سبل الوصول إلى فرص العمل. فقد كان الشباب في عام ٢٠١٥ يشكلون حوالي ٣٥ في المائة من السكان في سن العمل، ولكنهم كانوا يشكلون ثلاثة أخماس مجموع العاطلين. وفي معظم البلدان تبلغ معدلات بطالة الشباب أكثر من ضعف معدلات البطالة لدى البالغين. ويبلغ المعدل المتوسط لبطالة الشباب في شمال أفريقيا حوالي ٣٠ في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ١٤ في المائة. ولم تتم ترجمة النمو المتسارع الملاحظ في السنوات الأخيرة إلى عمالة شاملة للجميع وعادلة، خاصة بالنسبة للشباب. وليس هناك سوى عدد قليل من الوظائف ''الجيدة'' التي توفر ظروف عمل مأمونة وحماية اجتماعية، فمعظم الشباب والنساء يعملون على أساس غير رسمي لحسابهم الخاص أو بدون أجر في داخل أسرهم.

٣٦- وفي عالم اليوم الذي تسود فيه العولمة، تمثل المعرفة أحد أهم محركات النمو. والحصول على المهارات يعزز فرص العمل للشباب بصورة كبيرة. فقد ارتفعت معدلات إكمال التعليم الابتدائي ارتفاعا كبيرا في معظم البلدان، رغم أن نوعية التعليم لا تزال عقبة كأداء أمام تهيئة الشباب للعمل. ومن الضروري تحسين نوعية التعليم بجميع مستوياته بغية تحسين نوعية القوة العاملة التي تدخل سوق العمل.

٣٧- ويمثل القطاع الخاص أحد المحركات الهامة للنمو المستدام والشامل للجميع، والتحول الاقتصادي والتنمية بشكل عام في أفريقيا. وتشير الإحصاءات مؤخرا إلى أن القطاع الخاص يقف وراء ٧٠ في المائة من الإنتاج في القارة، و٧٠ في المائة من

الاستثمار و٩٠ في المائة من العمالة فيها. وفي الوقت الذي تبحث فيه البلدان عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي لتعزيز المكاسب الاقتصادية التي تحققت في العقد الأخير، يكتسي التركيز على القطاع الخاص أهمية أكثر من أي وقت مضى لإيجاد فرص العمل اللائقة والانتقال بالعمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية.

٣٨- وإذا تم اتباع نهج شامل تجاه سوق العمل سعيا لتعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال الأخذ بالنظام التعليمي الأكثر ملاءمة فمن شأن ذلك أن يساعد في استكشاف السياسات التي تعزز إيجاد فرص العمل اللائقة. وسوف يكون للإصلاحات المدخلة في هذه المجالات أهمية بالغة في توسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام النساء والشباب. وبالنظر إلى أن معدلات البطالة في صفوف الشباب في مختلف أنحاء أفريقيا مرتفعة بصورة غير مقبولة، يجب على الدول الأعضاء أن تستهدف تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة للقطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، بما في ذلك المهارات المطلوبة لتأسيس الأعمال التجارية الصغيرة، وتزويدهم في الوقت نفسه بالتمويل والدعم اللازمين لاكتساب مهارات تسيير الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع، خاصة بالنسبة للشركات المبتدئة التي تنشؤها النساء والشباب. والاستثمار في المهارات يحدث فارقا لأنه يسهم في الابتكار من خلال الشركات المبتدئة، التي ينبغي أن تكون في صدارة الاستراتيجيات الحكومية. وسوف يسهم ذلك بصورة كبيرة في إنتاج منتجات وخدمات جديدة تتميز بكثافة المعارف، وهو أمر لا غنى عنه لاستدامة النمو في الأجلين المتوسط والبعيد.

٣٩- ويتيح القطاع الخاص فرصا عظيمة من شأنها أن تمكّن القارة من تحويل الخصائص الديموغرافية للقارة إلى عائد ديموغرافي عن طريق التنمية الصناعية. وتحقيقا لهذا الغرض، سيسعى المؤتمر إلى استكشاف وتعريف مجالات التدخل الاستراتيجية التي تتيح مشاركة القطاع الخاص واهتمامه بتحوّل القارة من خلال إيجاد بيئة لإدارة الأعمال التجارية تتواءم مع تنمية القطاع الخاص؛ وتمكين النساء والشباب، سواء كانوا عاملين أو أصحاب مشاريع؛ وزيادة فرص حصول السكان القابعين في أسفل السلم الاقتصادي على المنتجات المالية مثل المدخرات، والائتمان والتأمين؛ وحفز مشاركة القطاع الخاص في تنمية القطاع الخاص، وتعزيز اللوائح التنظيمية لسوق العمل ومؤسساته.

قضايا للمناقشة:

- ماهي الخطوات التي يمكن اتخاذها لوضع نهج متعدد التخصصات للتصدي للبطالة، لاسيما في صفوف الشباب والنساء؟ وكيف ينبغي تحديد أولويات تلك الخطوات؟

- كيف يمكن النهوض بنوعية التعليم في الدول الأعضاء لتزويد الشباب بالمهارات التي يتطلبها القطاع الخاص وسوق العمل؟ وما هو دور التدريب الفني والحرفي في النظام التعليمي الأفريقي؟

- كيف يمكن تنفيذ ولاية ''الرؤية الأفريقية للتعدين'' على نحو يعزز خلق الوظائف من خلال الاستثمار في القطاعات الشريكة المرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع التعدين؟

- ما هي السياسات التي ينبغي للدول الأعضاء اتباعها لتشجيع التنمية السليمة للقطاع الخاص سعيا لإيجاد العمالة الشاملة للجميع والمنتجة، خاصة بالنسبة للشباب؟ وما السبيل إلى تحسين الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

- ما هي السياسات المطلوبة لبناء أسواق عمل تتسم بالقوة والصمود في أفريقيا؟

- ما هي الإصلاحات اللازمة لتعزيز النمو وإيجاد فرص العمل؟ وما هي الخبرات في مجال تنسيق السياسات النقدية والمالية في أوقات الأزمات أو الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في العالم؟

دال– تعزيز نظم البيانات لتحسين السياسيات الرامية إلى الحد من التفاوتات

٤٠- لقد تحسن إنتاج الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا خلال السنوات العشرين الأخيرة. فهناك المزيد من الاستقصاءات الخاصة بالأسر المعيشية؛ وشارك المزيد من البلدان في جولات التعداد الذي يجري كل عشر سنوات، كما أن المزيد من البلدان تعمل على تحديث سنة الأساس لناتجها القومي الإجمالي. والبيانات المتعلقة بالجوانب غير النقدية للفقر متاحة أيضا، كما أن هناك المزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس التي تخص الصحة والعنف والقضايا المرتبطة بالتمكين. وتساعد هذه البيانات كثيرا في دراسة الاتجاهات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة عبر الزمن، وتساهم في تحسين فهمنا للتعقيدات التي تكتنف مختلف المتغيرات وما يربط بينها من صلات متبادلة.

٤١- ومع ذلك، فإن البيانات لا تتوفر دائما بشكل يسهل الحصول عليه، وبالتالي قد لا تكون قابلة للاستخدام كمدخلات فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية وتوليد العمالة. وتتوخى الخطط الإنمائية الجديدة إيجاد بيئة تتيح للحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين، والأهم من كل هؤلاء، المواطنين المشاركة دون استثناء في تنفيذ الخدمات المصممة لتحسين حياتهم. ويتطلب هذا حصول كافة أصحاب المصلحة على البيانات المستقاة من مصادر مختلفة.

٤٢- ومبدأ البيانات المفتوحة هو أحد النُهج الأكثر فعالية لوضع البيانات في متناول مجموعات متنوعة من المستخدمين. وقد تم توثيق فوائد البيانات المفتوحة التي تشمل تعزيز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف؛ وبناء مجتمع شفاف يشجع على المحاسبة؛ وتبادل البيانات فيما بين الإدارات؛ ومشاركة المواطنين والناخبين في تنفيذ الخدمات؛ والخدمات الابتكارية والفرص الموازية للأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية.

٤٣- وتعكف مبادرات البيانات المفتوحة الوطنية على تبني نهج ''منظومة البيانات''، الذي تشكل البيانات الرسمية في إطاره مكونا هاما إن لم يكن لا غنى عنه. إلا أن حركة البيانات المفتوحة لا تزال في المهد في أفريقيا، حيث تتولى قيادة معظم المبادرات منظمات دولية. وفضلا عن ذلك، لم يتم إشراك مكاتب الإحصاءات الوطنية بصورة فاعلة، وحتى عند دعوتها للمشاركة، تبقى هذه الدعوات انتقائية جدا. وما نتج عن ذلك هو أنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته البلدان الأفريقية في إنتاج الإحصاءات ونشرها خلال العقد المنصرم، لا تزال البيانات غير متاحة للاستخدام الفوري.

٤٤- وفي الوقت الذي تستمر فيه الجهود المبذولة لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية في جمع المزيد من البيانات، وتحسين نوعيتها، ينبغي جعل البيانات المتوفرة حاليا متاحة من خلال خدمات البيانات المفتوحة، بغرض إحداث أثر مباشر على الاقتصاد.

قضايا للمناقشة:

- ما الذي ينبغي فعله للتأكد من أن إتاحة الإحصاءات والبيانات الرسمية للاطلاع العام لا ينتهك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية التي تحكم الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك مبدأ مراعاة الخصوصية والسرية متى كان ذلك ضروريا أو مناسبا؟
- كيف يمكن لمكاتب الإحصاءات الوطنية أن تضطلع بالدور القيادي المتوقع منها في مبادرات البيانات المفتوحة في الدول الأعضاء؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لجعل البيانات الرسمية مفتوحة وفي ومتاحة الوقت المناسب بصورة تلقائية في الدول الأعضاء؟

رابعا–شكل المؤتمر الوزراي

٤٥- سيسبق المؤتمر الوزاري اجتماعٌ تحضيري فني للجنة الخبراء. وستقوم اللجنة بتحليل الموضوع وتقديم توصيات إلى الوزراء لاعتمادها. وبالإضافة إلى ذلك، ستستعرض اللجنة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتنظر في القضايا النظامية المتعلقة بعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتقديم

التوصيات المناسبة لينظر فيها المؤتمر. وعلاوة على المؤتمر، سيكون هناك عدد من الأنشطة الجانبية التي تتناول قضايا التنمية الرئيسية، إلى جانب محاضرات أديبايو أديديجى السنوية التي تتطرق لإحدى قضايا الساعة التي تهم التنمية الأفريقية.

٤٦- وستكون هناك أربع جلسات عامة رئيسية على النحو التالي:

(أ) ستنظر الجلسة العامة الأولى في المسائل المتعلقة بتعزيز النمو المستدام والشامل للجميع.

(ب) ستستعرض الجلسة العامة الثانية الدوافع المؤدية إلى عدم المساواة.

(ج) ستتناول الجلسة العامة الثالثة مسألة العمالة، لاسيما في صفوف الشباب والنساء.

(د) ستتناول الجلسة العامة الرابعة قضايا تعزيز النظم الإحصائية الوطنية من أجل الرصد الفعال للتقدم في المؤشرات المتعلقة بالتدخلات في مجال النمو والمساواة والعمالة.

خامسا- النتائج المتوقعة

٤٧- من المتوقع أن يخرج المؤتمر الوزاري بالنتائج التالية:

(أ) تأييد وزاري للمبادئ التوجيهية والتوصيات في مجال السياسة العامة لوضع إطار مشترك لمعالجة مشاكل نقص النمو الشامل للجميع، وعدم المساواة، والبطالة بين الدول الأعضاء في أفريقيا؛

(ب) إصدار توجيه بشأن الآليات الكفيلة بوضع إطار موحد.

سادسا- الوثائق

٤٨- ستسترشد المناقشات سواء على مستوى الخبراء أو على المستوى الوزاري بهذه المذكرة المفاهيمية عن موضوع المؤتمر وبأوراق المعلومات الأساسية الفنية التي تتناول المواضيع الفرعية للجلسات العامة واجتماعات الموائد المستديرة والأنشطة الموازية.

سابعا- المشاركة

٤٩- يتألف المشاركون والمندوبون من وزراء وممثلين عن الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الأفريقية، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الأفريقية والشركاء الإنمائيين والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

وستوجه الدعوات أيضا إلى شركاء متعاونين آخرين ومنظمات غير حكومية ومندوبين من القطاع الخاص.

ثامنا–جهات الاتصال

٥٠- لمزيد من المعلومات عن مؤتمر الوزراء واجتماع لجنة الخبراء، يرجى الاتصال بالأشخاص التالية أسماؤهم:

السيدة ساندرا بافو–بوني أمينة اللجنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الهاتف: ٣٣٧٨–٥٤٤–١١–٢٥١+ أو ٢٦٧–٥٢٣– ٩١١–٢٥١+ البريد الإلكتروني: SBaffoeBonnie@uneca.org	السيدة شاروم بيرا نديداي سيكوي موظفة شؤون السياسات، إدارة الشؤون الاقتصادية مفوضية الاتحاد الأفريقي الهاتف: ٥٥١٧٧٠–١١–٢٥١+ البريد الإلكتروني: CharumbiraN@africa-union.org